

## مفاهيم عامة حول التدقيق:

**أولاً: تعريف التدقيق :** حسب الجمعية المحاسبية الأمريكية، فإن التدقيق هو عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق. و تركز مهنة التدقيق على النقاط الثلاثة التالية:

- **الفحص :** يقصد به فحص البيانات والسجلات ، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها ، تحليلها ، وتبويبها ، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.
- **التحقيق :** يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة ، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة. نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ، ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد ، فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إلى إنعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.
- **التقرير :** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية ، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها ، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

**ثانياً: التحولات في التدقيق:** إن المسار التطوري للتدقيق الحديث قد شهد ثلاثة تحولات رئيسة كان لها الأثر البالغ في تشكيل الإطار العام له، وهذه التحولات هي:

- **التحول في الهدف:** من التحري عن الغش والأخطاء والاختلاسات والتلاعبات والأفعال غير القانونية إلى إبداء الرأي الفني الموضوعي والمحايد في البيانات المالية من ناحية مدى تمثيلها المالي للمنشأة ونتيجة العمليات لتلك الفترة.
- **التحول في الأسلوب:** من التدقيق الكامل لجميع مفردات البيانات المالية والسجلات المحاسبية إلى التدقيق الإختياري للوسط الخاضع للتدقيق، أي أن مسؤولية المدقق عن البيانات المالية لم تعد مسؤولية مطلقة إنما هي مسؤولية مقيدة في ضوء "المعطيات" ومحددات بحثه.

- **التحول في النطاق:** من التدقيق التقليدي الذي يقتصر على التدقيق المالي وتدقيق المشروعية إلى ما أطلق عليه بالتدقيق الشامل الذي يشتمل على تدقيق الأداء، والتدقيق الإجتماعي، وأنواع أخرى من التدقيق.

### ثالثا: فروض التدقيق

- **قابلية البيانات للفحص:** ينبع هذا الفرض من المعايير التالية: ملاءمة المعلومات، قابلية الفحص وقابلية القياس الكمي، عدم التحيز في التسجيل؛
  - عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق والإدارة؛
  - **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يسمح بالتقليل من الأخطاء والتلاعبات، كما يجعل عملية التدقيق اقتصادية عن طريق الاكتفاء بالتدقيق الاختباري بدلا من التدقيق التفصيلي؛
  - التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية؛
  - العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تبقى كذلك في المستقبل؛
  - مراقب الحسابات يزول عمله كمدقق فقط؛
  - خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية.
- رابعا: أهداف التدقيق : يهدف التدقيق إلى ضمان:

1. **عرض القوائم المالية بصدق وعدالة:** أي ضرورة التحقق من الإلتزام بالمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها عند قياس وعرض كافة بنود القوائم المالية ومدى الثبات في تطبيق هذه المبادئ من فترة لفترة أخرى ، إضافة إلى التحقق من أن كافة المعاملات التي تمت مؤيدة بمستندات كافية لتعزيز صلاحيتها واكتمالها.
2. **شرعية وصحة العمليات المالية:** التحقيق من الإلتزام بالسياسات التي تضعها إدارة المنظمة ومدى توافقها مع القوانين والأعراف السائدة.
3. **التحقق من الملكية:** التحقق من الملكية والحقوق والإلتزامات، رغم أن الحيابة تعتبر قرينة على ملكية بعض الأصول، إلا أنه يجب اتخاذ إجراءات إضافية للتأكد من أن الأصول المسجلة بالدفاتر مملوكة للمنظمة و هذا من خلال فحص عقود ملكية العقارات وعقود الشراء والبيع.
4. **استقلال الفترة المالية :** أي التحقق من تسجيل كافة المعاملات التي تمت خلال الفترة المالية وأنها تعكس كافة التغيرات التي حدثت في الموارد والإلتزامات على مدار المدة محل التدقيق، وهذا يتطلب تقييم

نظام المراقبة الداخلية للتأكد من دقة الحسابات والمعاملات ومدى انتظام السجلات المحاسبية وعدم وجود ثغرات في هذا النظام ، والتحقق من التوزيع الزمني للمعاملات، أي التحقق من أن الإيرادات والنفقات قد تم توزيعها بشكل سليم على الفترات المالية، لذلك يجب فحص التسلسل الزمني الرقمي للمستندات.

**5. التقييم :** أي تقييم الأصول بتكلفتها التاريخية أو السوقية أيهما أقل تطبيقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها.

**6. الوجود :** التحقق من الوجود أو الحدوث، حسب طبيعة البند محل التدقيق، وعلى المدقق التحقق من مدى وجود الأصل ومن تسجيل كافة الإلتزامات بالحصول على كافة أدلة الأثبات المناسبة.

**خامساً: أهمية التدقيق:** إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لإتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

**1. إدارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقاً، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الإعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

**2. الملاك والمساهمين:** إن ظهور شركات المساهمة ذات الإمتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث إختلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

**3. الدائنين والموردين:** يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالإلتزام وكذلك درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

**4. الزبائن:** إهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة إستمرارية الوحدة الإقتصادية ، وخاصة عند إرتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل ، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبطاعة أو المواد الأولية .

5. **العاملين:** هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب عملهم ، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل .
6. **البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:** بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.
7. **الهيئات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض ، منها مراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإقتصادية للدولة أو فرض الضرائب ، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.
- سادسا: **أنواع التدقيق:** أنواع التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها. وليس معنى ذلك إن لكل نوع من هذه الأنواع أصول علمية وإجراءات مختلفة وإنما أصول وإجراءات التدقيق واحدة في كل نوع من الأنواع:

**الجدول رقم 01: أهم أسس تصنيف أنواع التدقيق**

نطاق عملية التدقيق	الوقت	درجة الإلزام	الهيئة التي تقوم بالعملية	الهدف	ميدان التدقيق
نميز فيه نوعين: التدقيق الكامل و التدقيق الجزئي	نميز فيه نوعين: التدقيق النهائي و التدقيق المستمر	نميز فيه نوعين: التدقيق الإلزامي و التدقيق الاختياري	نميز فيه نوعين: التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	نميز فيه نوعين: التدقيق المالي و التدقيق العملياتي	نميز فيه عدة أنواع: التدقيق الاجتماعي، التدقيق البيئي، تدقيق الإستراتيجية، تدقيق الجودة، التدقيق الجبائي، تدقيق الإعلام الآلي .